

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٢ (د-١٦) بشأن عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣)،
و١٨٦ (د-١٦) بشأن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة ١٩٩٤، و١٨٧ (د-١٦) بشأن مؤتمر قمة عالمي
للتربية الاجتماعية، و١٨٨ (د-١٦) بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة: العمل من أجل
المساواة والتنمية والسلم و١٨٩ (د-١٦) بشأن المؤتمر العربي للسكان ١٩٩٣،

وإدراكاً منها لأهمية تنسيق أنشطة التنمية الاجتماعية على المستوى الإقليمي وما يرتبط بها من
قضايا خاصة بالتنمية البشرية والسكان والمستوطنات البشرية والمجتمعات المحلية وشئون الأسرة
والنهوض بالمرأة في منطقة غرب آسيا، وفقاً لظروف دول المنطقة وواقعها الثقافي والحضاري ونسجهما
الاجتماعي واحتياجاتها في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وعيناً منها لأهمية زيادة إسهام الجهات المختصة في الدول الأعضاء في اللجنة في تخطيط وتطوير
برامج الأمانة التنفيذية في المجال الاجتماعي للجنة وفي تحديد أولويات الخطط والبرامج الاجتماعية،

واسترشاداً بما قامت به لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى من إنشاء لجان متخصصة للتنمية
الاجتماعية تتولى تنسيق العمل في مناطقها،

وإدراكاً منها أيضاً لضرورة تعزيز التنسيق والتكميل بين اللجنة والمنظمات العربية والإقليمية
في سياسات وبرامج وأنشطة التنمية الاجتماعية للمنظمات من أجل تلبية حاجات ومتطلبات الدول الأعضاء
وتطويرها خدمة لغايات التنمية الشاملة لدول المنطقة،

١- تقرر إنشاء لجنة للتنمية الاجتماعية تتكون من ممثلين للدول الأعضاء في اللجنة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وتتولى القيام بالمهام التالية:

(أ) المشاركة في وضع وصياغة الأولويات المتعلقة ببرامج العمل والأولويات وخطط العمل
المتوسطة الأجل في مجالات التنمية الاجتماعية؛

(ب) رصد التقدم المحرز في البرامج وأنشطة التنمية الاجتماعية في الدول الأعضاء في اللجنة
وإعداد التوصيات اللازمة لتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية في هذه الدول؛

(ج) متابعة المؤتمرات الدولية والإقليمية ومشاركة الدول الأعضاء فيها، وتنسيق الجهد
الإقليمية على صعيد تنفيذ القرارات والتوصيات؛

(د) تحديد مراكز اتصال مع الأمانة التنفيذية لتنسيق الأنشطة الاجتماعية المختلفة
ومتابعة تنفيذها؛

-٢- تقرر أيضاً أن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية اجتماعاتها مرة كل سنتين ابتداء من عام ١٩٩٥؛

-٣- تدعو الأمين التنفيذي إلى متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى
الدورة الثامنة عشرة.